الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/13/6
٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٦
ARABIC
الاصل: بالعربية/بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الثالثة عشرة
١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦
بغداد

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة

Received
17 MAR 1986
ECWA

(أ) المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة

(ب) الاجتماع الحكومي الاقليمي لأقطار غربي آسيا حول مسودة مدونة الامم المتحدة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية

(ج) الاجتماع الاول لرؤساء الاجهزة الاحصائية المركزية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

(د) اجتماع فريق الخبراء التحضيري الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية

مذكرة من الامين العام التنفيذي

المحتويـــــات

الصفحـــة

(أ) المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمـــرأة ١

(ب) الاجتماع الحكومي الاقليمي لأقطار غربي آسيا حول مسودة مدونة الامم المتحـدة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنيـــة ٦

(ج) الاجتماع الاول لرؤساء الاجهزة الاحصائية المركزية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آســـيا ١٥

(د) اجتماع فريق الخبراء التحضيرى الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعـــاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلميـــة ٢١

(أ) المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمـــرأة

أولا- مقدمـــــــة

١- عقد في نيروبي بكينيا في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥ المؤتمر العالمي لاستعـــراض وتقييم انجازات عقد الامم المتحدة للمرأة. وقد تمثلت اهداف المؤتمر فيما يلي: (أ) استعراض وتقييـــم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم؛ و (ب) اعتماد استراتيجيات التنفيـــذ المرتقبة من اجل النهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠.

٢- ويشير تقرير الاسكوا عن دورتها الثانية عشرة (E/ECWA/XII/7/Add.1) الى أن اللجنة قـــد اضطلعت بانشطة مختلفة تحضيرا لعقد المؤتمر والمحفل غير الحكومي الذى تداخلت فترة انعقاده مع فتـرة انعقاد المؤتمر الحكومي المشترك. وكان من أهم الأنشطة الاقليمية التي اضطلع بها ما يلي: (أ) اجتمـــاع فريق الخبراء بشأن استراتيجيات تطوير احوال المرأة حتى عام ٢٠٠٠، تشرين الأول/اكتوبـــر ١٩٨٤؛ و (ب) الاجتماع التحضيرى الاقليمي للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة (بغداد، ٣-٦ كانون الأول/ديمسبـــر ١٩٨٤)، الذى اعتمد «استراتيجية تطوير اوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا حتى عام ٢٠٠٠» التـي قدمت الى المؤتمر العالمي كجزء من «توصيات الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية الاقليمية: تقريـــر الامين العام» (وثيقة المؤتمر العالمي رقم (A/Conf.116/9)؛ و(ج) اجتماع عقدته المنظمات غير الحكوميـة مع لجنة التخطيط للمنظمات غير الحكومية لمدة يوم واحد في بغداد في ٢ كانون الأول/ديسمبـــر ١٩٨٥؛ و(د) التقرير المعنون «استراتيجية لعمل التنظيمات النسائية العربية حتى عام ٢٠٠٠» الذى اعد للاتحـــاد النسائي العربي العام وقام الاتحاد بتوزيعه على المشاركين في المحفل. وبالاضافة الى هذا، اشترك الاتحـاد والاسكوا في عقد دورة تدريبية في بغداد في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيو الى ٢ تموز/يوليـــو ١٩٨٥ لتعريف الوفود العربية المشتركة في المحفل وفي المؤتمر بالاجراءات والقضايا المتعلقة بسير العمل فيهما.

٣- وقد حضر مؤتمر نيروبي ١٥٧ دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة، ومن بينها جميع الـــدول الأعضاء في الاسكوا باستثناء قطر ولبنان. واشتركت في المؤتمر بصفة مراقب ١٧ منظمة حكومية دوليـــة من بينها الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحـــدة الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، كما حضرت المؤتمر بصفة مراقب بعض حركات ومنظمات التحريـــر الوطني، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية.

٤- ومثلت في المؤتمر من اسرة الامم المتحدة جميع الامانات التنفيذية للجان الاقليمية باستثنـــاء اللجنة الاقتصادية لاوروبا. كما مثلت على نطاق واسع هيئات وبرامج الامم المتحدة، فضلا عن الوكـــالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة.

ثانيا- تنظيم المؤتمر وسير العمل فيه

٥- في الجلسة الافتتاحية، القى الامين العام للأمم المتحدة كلمة في المؤتمر، ثم القى رئيس جمهوريـــة كينيا كلمة اخرى. وانتخب المؤتمر، بالتزكية، الآنسة مارغريت كينياتا رئيسة للمؤتمر. وانتخب المؤتمـــر ايضا ٣٠ نائبا للرئيس (الجمهورية العربية السورية والعراق من المنطقة)، ومقررا عاما، ورئيسا لكل مـــن اللجنتين الرئيسيتين.

٦- ونجح المؤتمر في اعتماد «استراتيجيات التنفيذ المرتقبة من أجل النهوض بالمرأة» (البند ٨ من جدول اعمال المؤتمر) على اساس توافق الآراء في اغلب الاحوال، مع التصويت على بعض الفقرات المثيرة للجدل كل فقرة على حدة. وبالرغم من ان اللجان قد عقدت سلسلة متصلة من الاجتماعات فإن المؤتمر لم يتمكن من استعراض اي من مشاريع القرارات التي قدمت اليه والتي زاد عددها عن ١٠٠ مشروع وذلك بسبب ضيق الوقت وضغط العمل. وتقرر لذلك ان تقدم جميع مشاريع القرارات الى الجمعية العامة خلال دورتها الاربعين.

٧- وقد غلبت على المؤتمر، بالنسبة لمداولاته وجوه العام، الطبيعة السياسية، إذ لم يمكن فصل البعد السياسي عن المسائل الفنية. وكانت المسائل السياسية قد سيطرت، في الواقع، على مداولات اللجنة التحضيرية للمؤتمر في فيينا ونيويورك. وقد جرت مناقشة المسائل الفنية؛ غير ان التعديلات والخلافات في النصوص كان يتفق عليها بسهولة بتوافق الآراء في لجنتي المؤتمر الرئيسيتين. إلا ان الفقرات ذات الآثار السياسية نوقشت واعتمدت في الجلسة الختامية العامة التي استمرت حتى الساعة السادسة صباحا.

٨- وكانت احدى المشكلات المتوقعة خلال الاجتماعات التحضيرية متعلقة بالنظام الداخلي الذى يحكم سير الاجتماعات. فقد اصرت بعض البلدان على ان يكون اعتماد الوثائق بتوافق الآراء؛ في حين ان بلدانا اخرى ، وفي مقدمتها مجموعة الـ ٧٧، كانت تحبذ بشدة اتباع النظام الداخلي العادى للمؤتمرات العالمية كما كان الحال بالنسبة للمؤتمرين العالميين المتعلقين بالمرأة اللذين عقدا في مكسيكو سيتي وكوبنهاغن. غير انه تم التوصل الى حل توفيقي خلال المشاورات التي جرت في نيروبي قبل عقد المؤتمر. وقد اعتمد المؤتمر النظام الداخلي المؤقت (النظام الداخلي العادى)، وألقت رئيسة المؤتمر بالبيان التالي:

«أود، بصفتي رئيسة للمؤتمر، وبموافقة المجموعات المعنية كافة، أن أدلي بالبيان التالي:

«مع عدم المساس بالنظام الداخلي للمؤتمر الذى اعتمد، ولاسيما المادة ٣٤، ودون ان يعتبر ذلك بمثابة سابقة، برز تفاهم عام نتيجة للمشاورات، بان تعتمد بتوافق الآراء جميع وثائق المؤتمر، وخاصة وثيقة الاستراتيجيات الاستشرافية، في إطار البند ٨ من جدول اعمال المؤتمر».

ثالثا - المسائل السياسية المتعلقة بقضايا المرأة

٩- نوقشت باستفاضة في اللجان وفي المؤتمر بكامل هيئته أربع مسائل اخرى من المسائل ذات الطبيعة السياسية والتي تشكل قيودا وعقبات وتؤثر تأثيرا سيئا على التنمية بشكل عام وعلى نوعية حياة السكان ككل، وخاصة النساء واسرهن. وهذه المسائل هي: (أ) الحاجة الملحة الى اتخاذ تدابير من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد، وحل مشكلات التجارة الدولية، وتخفيف عبء ديون العالم الثالث؛ و (ب) فرض جزاءات اقتصادية على حكومة جنوب افريقيا لاتباعها سياسة الفصل العنصرى الجائرة؛ و (ج) حظر سباق التسلح والاسلحة النووية وما يسمى بمفهوم حرب النجوم؛ و(د) مسألة الصهيونية والاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى كواحدة من العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية الوطنية والاستقلال الوطني ودمج المرأة بفعالية في عملية التنمية.

١٠- وقد اتفق على المسائل الثلاث الأولى بالتصويت في الجلسة العامة. غير انه بالنسبة لادراج كلمة «الصهيونية» ضمن المسائل السياسية (الامبريالية، والاستعمار، والنزعة التوسعية، والفصل العنصري، والعنصرية، وغيرها) بوصفها عقبات تعترض تنفيذ اهداف عقد الامم المتحدة للمرأة، اصرت «المجموعة الغربية» على حذف هذه الكلمة. وقد ذهبت هذه المجموعة الى حد الاعراب عن نيتها في الاعلان عن عدم موافقتها على الوثيقة المتعلقة بالاستراتيجيات الاستشرافية، برمتها، اذا لم تحذف هذه الكلمة. وقد كان الموقف حرجا، في الواقع، وهدد بتدمير الناتج الرئيسي للمؤتمر. غير أنه بعد استراحة طويلة تخللت الجلسة الختامية اتفق، بناء على اقتراح من وفد كينيا، على ان تحل عبارة «وجميع الاشكال الاخرى للعنصرية» محل كلمة «الصهيونية» وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الاقتراح (انظر الفقرة ٩٥ من استراتيجيات نيروبي الاستشرافية التي ترد في «تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم (A/Conf.116/28/Rev.1)»).

١١- وقد ساعد هذا الحل التوفيقي على ضمان اعتماد الجزء المعدل المتعلق بالنساء والاطفال الفلسطينيين (انظر الفقرة ٢٦٠ من الاستراتيجيات) وقد بينت الفقرة ٢٦٠ بصفة خاصة حاجة المرأة الفلسطينية الى استعادة حقوقها في «تقرير المصير والحق في اقامة دولته المستقلة وفقا لكل قرارات الامم المتحدة ذات الصلة». ودعت الاستراتيجيات الى ان تقدم الامم المتحدة المساعدة في تحديد الاحتياجات الخاصة والعاجلة للنساء والاطفال الفلسطينيين واقامة مشاريع ملائمة في مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني.

رابعا- الجانب الفني للاستراتيجيات الاستشرافية

١٢- لا يمكن في هذا التقرير المختصر ايفاء مختلف الجوانب الفنية للاستراتيجيات الاستشرافية التي اعتمدها المؤتمر ما تستحقه من بحث. وقد ضمنت الوثيقة نفسها استراتيجيات وتدابير اساسية للتنفيذ والمتابعة والتقييم على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية. وعلى الصعيد الاقليمي، تتماشى هذه الاستراتيجيات والتدابير، بالنسبة لمعظم القضايا، مع الاستراتيجية التي تتبعها بلدان الاسكوا. وجرى التأكيد بنفس الدرجة على الحاجة الى توفير فرص اكبر لاشتراك المرأة في عملية صنع القرار ولتوظيفها في جميع القطاعات الصناعية والقضاء على جميع اشكال التمييز بالنسبة للتوظيف. وقد اعطيت أولويات خاصة للنساء الريفيات، والشابات، والنساء العاملات، وخاصة في قطاع الصناعة، والنساء المهاجرات، والنساء في المناطق المتأثرة بالمنازعات المسلحة، والتدخل الخارجي والاعمال التي تهدد السلم. واعتبر هدف النهوض بالمرأة من بين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للتخطيط الوطني والقطاعي الشامل. وجرى التأكيد ايضا على اهمية وسائل الاعلام الجماهيري ودورها في ازالة الصور المقولبة للمرأة.

١٣- وتقر الاستراتيجيات الاشرافية في جميع اجزائها، فضلا عن الاستراتيجية الاقليمية للاسكوا، بوجود ارتباط بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستمرة والنهوض بالمرأة. غير ان تعزيز فهم طبيعة ومجال وديناميات العلاقات يحتاج الى مزيد من البيانات والتحليلات. والقول بأن التنمية الاقتصادية ستفيد المرأة لا يمكن الجزم به تلقائيا. كما أنه من ناحية اخرى لم يعد من الممكن قصر هدف النهوض

بالمرأة على برامج الرعاية بمفهومها المحدود؛ إذ يجب ان ينظر الى قضايا المرأة نظرة متكاملة في إطار السياق الشامل للتنمية على الاصعدة المركزية والأقليمية والمحلية.

١٤- وتجدر الاشارة بصفة خاصة الى اشتراك وفد الاسكوا في اعداد وتنظيم حفل التكريم الذى اقيم تقديرا للمشاريع القطرية الناجحة والمبتكرة التي اضطلعت بها مختلف اللجان الاقليمية بدعم من صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة. وقد منح مشروعان اضطلعت بهما الاسكوا في البحرين وعمان شهادتي تقدير. وهذان المشروعان هما «تحديد الاحتياجات والخدمات ذات الأولوية في مجال التخطيط الانمائي للمرأة في البحرين» (BAH/81/WO1) و «الجانب المتعلق بالمرأة في تنمية المجتمع الوطني في عمان» (المشروع رقم ١٢).

١٥- وقد عقد مؤتمر صحفي بمناسبة تقديم الشيخة فاطمة، عقيلة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم الامارات العربية المتحدة لتبرع سخي. وقد قدم هذا التبرع، الذى بلغت قيمته ٥٠٠ ٠٠٠ دولار امريكي، الى صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة لتمويل مشاريع الصندوق في العالم العربي.

خامسا- أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي

١٦- جدير بالملاحظة في هذا المقام ان اهداف برامج عمل الاسكوا المتعلقة بالمرأة كانت، وستظل، مهتدية بالاستراتيجيات الاستشرافية والاستراتيجية الاقليمية للاسكوا. وبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ يعكس، في الواقع، الاهداف والأولويات الواردة في تلك الاستراتيجيات. وأنشطة المساعدة الفنية والمشاريع التي صيغت، أو التي ستصاغ، لتقديم المساعدة المالية الى صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، والوكالات التمويلية الاخرى، وخاصة برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية، تتماشى، وستظل متماشية، مع تلك الاستراتيجيات.

١٧- وفيما يلي بيان بأعمال المتابعة التي يتعين القيام بها حتى عام ٢٠٠٠:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء في الاسكوا في صياغة استراتيجيات قومية تتعلق بالمرأة، مع أخذ العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء في الاعتبار؛

(ب) تقديم المساعدة الفنية الى الدول الاعضاء في الاسكوا في تحديد وصياغة وتنفيذ مشاريع ذات صلة باحتياجات كل بلد في إطار التوصيات التي وردت في «استراتيجية تطوير اوضاع المرأة العربية في منطقة غربي آسيا حتى عام ٢٠٠٠» وفي ضوء «الاستراتيجيات الاستشرافية للنهوض بالمرأة» التي نتجت عن مؤتمر نيروبي؛

(ج) صياغة مشاريع اقليمية للتدريب في مجال المهارات الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة للتنمية الوطنية والتعاون الاقليمي.

وسوف يضطلع بهذه الانشطة بناء على طلب الدول الاعضاء في الاسكوا للمساعدة الفنية والتعاون.

(ب) الاجتماع الحكومي الاقليمي لأقطار غربي آسيا حول مسودة مدونة الامم المتحدة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية

معلومات جديدة عن المفاوضات المتعلقة بمدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية.

الجزء الأول : محصلة الدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية (٢٠-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦).

الجزء الثاني: التطورات الحاصلة في إطار صكوك دولية أخرى تتصل بالمدونة.

الجزء الأول

محصلة الدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية
(٢٠ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)

ألف - الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

أعرب وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة الـ ٧٧ في اعلان اعتمدوه يوم ٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ أثناء اجتماعهم السنوى التاسع المعقود في مقر الامم المتحدة بنيويورك، عن قلقهم البالغ لأن المفاوضات المطولة المتعلقة بمدونة الامم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية لم تسفر حتى ذلك الوقت عن إكمال المدونة. وحثوا البلدان المتقدمة النمو التي لم تظهر بعد إرادة سياسية ان تفعل ذلك خلال الدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة التي ستنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، على ان تضع في اعتبارها ما أظهرته مجموعة الـ ٧٧ من مرونة وارادة سياسية حتى الآن، وذلك لتيسير النجاح في انجاز واعتماد مدونة مجدية (A/40/762، الفقرة ٣٢).

وفي قرار اعتمده مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة في دورته الثامنة المنعقدة في برازافيل في الفترة من ٢٨ الى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، أعرب الوزراء عن تأييدهم للجهود الرامية الى حل القضايا المعلقة في مفاوضات مدونة قواعد السلوك، وناشدوا أعضاء اللجنة ان يبحثوا باهتمام الاقتراحات التي قدمها رئيس اللجنة والخبراء الاستشاريين في حزيران/يونيو ١٩٨٥. وحث الوزراء ايضا على الاسراع باختتام المفاوضات في الدورة الاستثنائية المستأنفة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في ضوء النصوص المبشرة بالخير المتيسرة حاليا عن القضايا المعلقة.

وقررت الوحدات المشتركة التابعة للجان الاقليمية ومركز الامم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية عقد سلسلة من الاجتماعات الحكومية الاقليمية لاستعراض حالة المفاوضات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك وبحث أهم القضايا المعلقة استعدادا للدورة الاستثنائية للجنة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. ومن هذه الاجتماعات، الاجتماع الذى عقد في بغداد يومي ١٨ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. واجتماع ثان في بوينوس آيرس يومي ٢٦ و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، اشتركت في رعايته حكومة الارجنتين، واجتماع ثالث في بانكوك في الفترة من ١٩ الى ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥. وقد أثنى اجتماع بغداد في التوصيات التي اعتمدها على التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بالمدونة، ولا سيما على الجهود التي بذلها الخبراء الاستشاريون، كما دعا بلدان غربي آسيا للاشتراك بفعالية في الدورة الاستثنائية للجنة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بهدف التوصل الى حل شامل للقضايا المعلقة[(١)].

---

(١) انظر تقرير الاجتماع الحكومي الاقليمي لبلدان غربي آسيا بشأن مشروع مدونة الامم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية (١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، بغداد) E/ECWA/UNCTC/85/IG.1/2.

واستؤنفت الدورة الاستثنائية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الفترة من ٣٠ الى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. واشترك فيها حوالي تسعين من البلدان الاعضاء في الامم المتحدة منها ستة بلدان من غربي آسيا وثلاثة بلدان عربية من شمال افريقيا.

باء - تقرير عن الدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية(١)

كان معروضا على اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الاستثنائية المستأنفة التقرير الذى وضعه الأمين العام عملا بمقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٥/١٩٣، متضمنا ما قدمه مكتب الدورة الاستثنائية والخبراء الاستشاريون الى اللجنة من نصوص واقتراحات لحل القضايا المعلقة (E/C.10/1986/S/2). وبالاضافة الى ذلك، أعيد تقديم التقرير الذى وضعه الأمين العام عن القضايا المعلقة في مشروع المدونة (E/C.10/1985/S/2) كجزء من الوثائق الرسمية. هذا وقد اتفقت كل الوفود على ان تكون جميع النصوص والمقترحات المقدمة سواء بصفة رسمية او غير رسمية في الدورات الاستثنائية السابقة للجنة بمثابة أساس للنظر في القضايا المعلقة. كما أحاطت اللجنة بالمناقشات التي جرت في عدة اجتماعات اقليمية بشأن مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية.

وقد استندت مناقشات اللجنة الى المقترحات التي قدمتها فنزويلا في عام ١٩٨١ بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، ومقترحات رئيس ومقرر الدورة الاستثنائية لعام ١٩٨٣، وأعضاء مكتب الدورة الاستثنائية المستأنفة في حزيران/يونيو ١٩٨٥، والخبراء الاستشاريين، وترد هذه المقترحات في جدول شامل.

وكررت كل الوفود التزامها بتلبية التفويض الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي بالانتهاء من مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، وأبدت استعدادها للتعاون بطريقة بناءة تيسّر المزيد من التقدم في مفاوضات المدونة. وأكدت بعض الوفود انه في ظل الوضع الاقتصادى الراهن، ربما كانت الحاجة الى المدونة أهم منها في اى وقت مضى، لتكون عنصرا من عناصر الترتيبات الدولية القادرة على تحسين ما تواجهه بلدان كثيرة من خلل مالي.

واتفقت الوفود على ان السعي الى حل القضايا المعلقة لا يكون بتناولها منعزلة بل مع غيرها من الاحكام المعلقة في المدونة لاظهار نوع من التوازن بين المواقف المختلفة. ورأت عدة وفود انه يجب البدء بتركيز المناقشات على المجالات التي تنطوى اكثر من غيرها على فرص للاتفاق ليتسنى إحراز تقدم في المفاوضات. وأشارت بعض الوفود الى ان الاقتراحات التي قدمها مكتب الدورة الاستثنائية المستأنفة لعام ١٩٨٥ اقتراحات متوازنة وأعربت عن اعتقادها بأنها مقبولة من عدة وفود. ورأت وفود أخرى ان يؤخذ نص الخبراء الاستشاريين كأساس لمزيد من المشاورات.

---

(١) سيكون تقرير الدورة الاستثنائية المستأنفة متاحا بالرمز E/C.10/1986/S/3.

وتحدث وفد بالنيابة عن عدة وفود اخرى (مجموعة الـ ٧٧) فاشار الى انه أمكن إحراز مزيد من التقدم في أعقاب الدورة الاستثنائية المستأنفة في حزيران/يونيو ١٩٨٥، على ضوء الاقتراحات التي قدمت في تلك الدورة عن كيفية تضييق الخلاف حول عدد من القضايا الهامة. وإن كان إدعاء التوصل الى توافق في الآراء على أية صياغة بعينها سيكون إدعاءً خادعا. فقد كان عدد كبير من البلدان مستعدا لتوافق الآراء حول المقترحات التي قدمها رئيس دورة ١٩٨٣ ومقررها. ولما تعذر على الوفود الاخرى ان تتخذ نفس المواقف، دخلت الاعمال المتعلقة بالمدونة في منعطف يتجه نحو إضعاف مقترحات ١٩٨٣ المشار اليها فيما تقدم.

وأعرب عدد من الوفود (تمثل البلدان المتقدمة النمو) عن اعتقاده بأن المدونة يجب ان تكون قابلة للتطبيق عالميا وطوعية ومتوازنة وان تحدد بوضوح معايير السلوك بالنسبة للشركات ومعاملتها من جانب البلدان المضيفة اذا اريد لها ان تلقى تأييدا واسعا. وأشارت بعض الوفود ايضا الى انها مهتمة بنفس القدر بجانبي المدونة، بوصفها من البلدان الأم والبلدان المضيفة لشركات عبر وطنية. وان المدونة من شأنها ان تخدم الهدف العام، هدف تنشيط النمو الاقتصادى في العالم بأسره وتوفير المساعدة للتشجيع على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

وأشار عدد من الوفود (تمثل بلدان اوروبا الشرقية) الى ان الهدف النهائي من المدونة هو تنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية ومراقبتها بهدف القضاء على الآثار السلبية للأنشطة التي تتعارض مع متطلبات التنمية في البلدان المضيفة. وكررت ايضا موقفها القائم على ان أفضل الفرص أمام أى حل توفيقي شامل لأهم القضايا المعلقة في المدونة لا تزال هي الفرص التي تنطوى عليها مقترحات رئيس الدورة الاستثنائية للجنة عام ١٩٨٣ ومقررها.

جيم - الاجراءات المتخذة في الدورة الاستثنائية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية

جرت مناقشات الدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة استنادا الى النصوص الواردة في الجدول الذى يضمها. وبعد تبادل وجهات النظر باستفاضة حول القضايا المعلقة، تسنى للجنة ان توضح آراء مختلف الوفود ومجموعات الوفود، لتحديد أساس يمكن عليه الاتفاق حول بعض هذه القضايا. ولكن تيسيرا للتوصل الى حل شامل لأهم القضايا المعلقة الواردة في المرفق الاول للتقرير، عهدت اللجنة الى الرئيس واعضاء المكتب باجراء مزيد من المشاورات بشأن القضايا المعلقة ورجت من المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته التنظيمية لعام ١٩٨٦ ان يدعو الى انعقاد دورة مدتها يوم واحد للدورة الاستثنائية المستأنفة للجنة في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ لتلقي نتائج هذه المشاورات.

الجزء الثاني

التطورات الحاصلة في اطار صكوك دولية اخرى تتصل بالمدونة(١)

هناك عدد من التطورات الحديثة المتعلقة بالصكوك الدولية الأخرى، تستحق الذكر بوجه خاص نظرا لأهميتها بالنسبة للمفاوضات الجارية بشأن مدونة قواعد السلوك. وقد بحثت التقارير السابقة بعض هذه الصكوك بتفصيل اكبر (انظر على سبيل المثال E/C.10/1984/8 و E/C.10/1985/6).

الف - حماية المستهلك

بعد سنتين من المفاوضات في المجلس الاقتصادى والاجتماعي، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ مجموعة من المبادىء التوجيهية لحماية المستهلك (القرار ٣٩/٢٤٨). والقصد من هذه المبادىء التوجيهية توفير اطار للبلدان التي ترغب في وضع وتعزيز سياسات وقوانين لحماية المستهلك، ولا سيما البلدان النامية. وترمي كذلك الى تشجيع التعاون الدولي في مجال حماية المستهلك.

باء - وكالة لضمان الاستثمار المتعدد الاطراف

وافق مجلس محافظي البنك الدولي في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ في اجتماعه السنوى المنعقد في سيول على اقتراح انشاء وكالة لضمان الاستثمار المتعدد الاطراف، أعده مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي، وذلك لتقديمه الى الحكومات الاعضاء في البنك والى الحكومة السويسرية. وهدف الوكالة المقترحة هو تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الانتاجية بين البلدان الاعضاء، ولاسيما نحو البلدان النامية منها، وذلك عن طريق اصدار ضمانات، منها توفير التغطية بالتامين المشترك واعادة التامين ضد المخاطر غير التجارية التي ترتبط بمثل هذه الاستثمارات(٢). وتهدف الوكالة ايضا الى الاضطلاع بأنشطة تكميلية متنوعة مثل البحث ونشر المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية الاعضاء، قصد تحسين المناخ لتدفقات الاستثمارات المباشرة الاجنبية نحو هذه البلدان، وتقديم المساعدة التقنية الى الحكومات الاعضاء(٣).

---

(١) يتألف الجزء الثاني من مقتطفات من تقرير طويل للأمين العام عن الحلول المطروحة لأهم القضايا المعلقة في مشروع مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية (E/C.10/1986/S/2، ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥).

(٢) المادة ٢ من الاتفاقية المقترحة لوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الاطراف.

(٣) المادة ٢٣ من الاتفاقية المقترحة.

واحتمال التصديق على الاتفاقية المنشئة لوكالة ضمان الاستثمار المتعدد الاطراف يثير سؤالا عن العلاقة بين عمليات ضمان الاستثمار التي تنفذها الوكالة ومدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية. ويبدو ان هذه العلاقة مشابهة للعلاقة القائمة بين التامين ضد الحوادث وانظمة المرور. والواقع، انه كلما كانت قواعد الطريق أوضح والتقيد بها أفضل، قل إحتمال وقوع الحوادث والتقدم بمطالبات التامين. وبالمثل، فان مخاطر الاستثمار التي سيؤمن ضدها في اطار وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الاطراف ستنحو الى الهبوط الى الحد الأدنى اذا ما تم، من خلال مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، تحديد حقوق ومسؤوليات كل من الشركات عبر الوطنية والبلدان بطريقة تزيد الآثار الايجابية للشركات عبر الوطنية الى الحد الأقصى وتخفض آثارها السلبية الى الحد الادنى، فينخفض بذلك احتمال المنازعات بين الشركات عبر الوطنية والبلدان المضيفة ويزداد الاستقرار وامكانية التنبؤ.

جيم - الممارسات التجارية التقييدية

انعقد مؤتمر الامم المتحدة لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في جنيف في الفترة من ٤ الى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. وتمثلت المسائل الرئيسية التي نظر فيها المؤتمر في استعراض الخبرات في مجال تطبيق وتنفيذ مجموعة المبادىء والقواعد منذ ان اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ (القرار ٦٣/٣٥)، والاقتراحات الرامية الى تحسين احكام تلك المجموعة وزيادة تطويرها. وتضمنت الاقتراحات الرئيسية إدخال مزيد من التحسينات على تبادل المعلومات والابلاغ الذى تضطلع به الشركات، والمشاورات بين الدول؛ وتعزيز الآلية المؤسسية الدولية عن طريق انشاء لجان خاصة تحل محل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية؛ والتنفيذ الفعال للمساعدة التقنية المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية؛ والعمل على وضع صك ملزم قانونا لمكافحة هذه الممارسات، وعقد مؤتمر استعراضي آخر في عام ١٩٩٠. ولما لم يتوصل المؤتمر الى اتفاق بشأن هذه المسائل، فقد قرر ان يرجو من الجمعية العامة ان تنظر في مسألة عقد مؤتمر استعراضي آخر في عام ١٩٨٦.

دال - نقل التكنولوجيا

ستستكمل المفاوضات المتعلقة بمشروع مدونة دولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا داخل اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. وبالرغم من أن تقدما كبيرا قد أحرز حتى الآن، فانه لا تزال هناك قضايا معلقة في مجالات مفهوم النقل الدولي للتكنولوجيا (الفقرة ١-٤ من مشروع المدونة)؛ ومعالجة الممارسات التقييدية في مجال المعاملات المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الفصل الرابع)؛ والقانون المنطبق (الفصل التاسع)[(١)]. وفي الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لنقل التكنولوجيا، المعقود في جنيف في الفترة من ١٣ ايار/مايو الى ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٥، كاد يتم التوصل الى اتفاق بشأن القضايا المعلقة المتصلة بالممارسات التقييدية في صفقات نقل التكنولوجيا، غير

---

(١) للاطلاع على نص مشروع المدونة بالصيغة التي وصل اليها في ٥ حزيران/يونيو ١٩٨٥، انظر الوثيقة TD/CODE TOT/47.

انه لم يكن من الممكن التوصل الى حل لمسألة معالجة الممارسات القائمة بين المؤسسات ذات الصلة. ولما لم تنته الأعمال في تلك الدورة، قرر المؤتمر ان يرجو من الجمعية العامة ان تتخذ في دورتها الاربعين التدابير اللازمة لإنجاز مزيد من الأعمال بما في ذلك امكانية الدعوة من جديد لاجراء مفاوضات اخرى بشأن المدونة.

هاء - المفاوضات التجارية

تجرى المفاوضات حاليا في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) وتتناول بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف. وفي هذا السياق، أولي اهتمام كبير للتجارة في مجال الخدمات. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة ومسائل الاستثمار في صفقات الخدمات الدولية، فستعرض المناقشات لمسائل تتعلق بالاستثمار مثل «حق الحضور»، و«حق الانشاء»، و«عدم التمييز» و«المعاملة الوطنية» فيما يتعلق بصناعات الخدمات. وأولي كذلك اهتمام لمسائل الاستثمار المتعلقة بالتجارة. وتعتبر بعض البلدان متطلبات الأداء في البلدان المضيفة بوجه خاص كحواجز أمام التجارة وحوافز الاستثمار من جانب واحد، كمشوه لتدفق التجارة، وينبغي النظر فيها في اطار (الغات)[(١)].

واو - السلامة الصناعية

لقد برزت كذلك هذه المسألة في المناقشات الدولية التي دارت مؤخرا. وفي البيان الذى أدلى به رئيس وزراء الهند في الدورة الحادية والسبعين لمؤتمر العمل الدولي، في جنيف، في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٥، لاحظ من معرض الاشارة الى كارثة بهوبال التي حدثت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤: «ظهور مسائل كبيرة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات عبر الوطنية، ينبغي معالجتها وطنيا ودوليا، في منظمات مثل منظمة العمل الدولية. وقد اصبح ملحّا اكثر من أى وقت مضى ان تلتزم هذه الشركات بمدونة لقواعد السلوك تكون محددة بوضوح. فالمخاطر التي تواجهها البلدان النامية في مجال التكنولوجيا المتطورة قد ازدادت باضعاف مضاعفة، الا ان الاجراءات الدولية لمراقبة سياسات وممارسات الشركات عبر الوطنية لا تزال تفتقر الى شكل ومضمون»[(٢)]. وفي الدورة نفسها، اعتمد المؤتمر قرارا طلب فيه الى جميع الحكومات ان تعتمد «السياسات المتكاملة والشاملة لمنع الخطر فيما يتعلق باستخدام العمليات الخطرة وكذلك فيما يتعلق بانتاج المواد الخطرة ونقلها وتخزينها ومناولتها والتخلص منها»[(٣)]. وطلب كذلك الى الدول الاعضاء ان تبحث من جديد امكانيات تطبيق أحكام الاعلان

---

(١) يتضمن قانون الولايات المتحدة للتجارة والتعريفات الجمركية لعام ١٩٨٤، مثلا، القيام، كهدف من الأهداف التفاوضية للولايات المتحدة، بوضع قواعد متفق عليها دوليا تخفض أو تزيل ما يعتبر تأثيرات مشوهة للتجارة تترتب على بعض التدابير المتصلة بالاستثمار المباشر.

(٢) مؤتمر العمل الدولي، الدورة الحادية والسبعون، الوثائق المؤقتة، رقم ٢٠ (جنيف، ١٩٨٥)، الصفحة ٣.

(٣) مؤتمر العمل الدولي، الدورة الحادية والسبعون، الوثائق المؤقتة، رقم ٣٤ (جنيف، ١٩٨٥)، الصفحة ٤٩.

الثلاثي للمبادىء المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات وبالسياسات الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية والصكوك الدولية الاخرى المتعلقة بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية للشركات عبر الوطنية تطبيقا اوسع واكثر فعالية. وبالاضافة الى ذلك، فان منظمة العمل الدولية ستواصل تعاونها مع المنظمات الدولية الاخرى مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، ضمن أنشطة أخرى.

زاى - البيئة

برزت المسائل البيئية في المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن المبادىء التوجيهية للشركات المتعددة الجنسية، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى. ففي تقرير اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى لعام ١٩٨٤، اعترف بأن بعض المشاكل البيئية - مثل التلوث عبر الحدود وتصدير المواد الكيميائية والنفايات الخطرة - لا يمكن معالجتها على النحو الملائم داخل اطار وطني فحسب بل انها تتطلب على الأصح تعاونا واتفاقا على الصعيد الدولي[(١)]. وهكذا، ففي حين دعت المبادىء التوجيهية الشركات عبر الوطنية لايلاء الاهتمام اللازم للسياسات البيئية للبلدان المضيفة (الفقرة ٢ من فرع السياسات العامة)، فان اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسية أدركت ايضا انه قد تنشأ مسائل اضافية، الأمر الذى قد يتطلب مزيدا من التوضيح. واذ أخذت اللجنة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسية، بناء على ذلك، في الاعتبار اقتراحات لجنة البيئة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى، قررت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥، ان تصدر توضيحا تحدد فيه للشركات مجالا من التوقعات التي من المفروض ان تحققها في مجال البيئة. وكذلك ضمن اطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى، تضطلع لجنة السياسات الاستهلاكية بأعمال تتعلق بتصدير المواد الخطرة، وكذلك بالتوصية الصادرة عن مجلس المنظمة عام ١٩٧٩ بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية.

حاء - المحاسبة

وأولي ايضا اهتمام لوضع توضيحات لمصطلحات المحاسبة في المبادىء التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى، ولتشجيع التناسق الدولي بين معايير المحاسبة في هذا السياق. ودلّت دراسة استقصائية شاملة عن سياسات التوحيد في الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى على وجود تحرك في اتجاه تناسق اكبر في هذا المجال الذى له أهمية حاسمة بالنسبة للابلاغ الذى تضطلع به الشركات عبر الوطنية بموجب شروط المبادىء التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى. وبالاضافة الى ذلك، عقد محفل دولي بشأن تنسيق معايير المحاسبة، انعقد في مقر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى في نيسان/ابريل ١٩٨٥، بإشراف الفريق العامل المعني بمعايير المحاسبة جمع بين مسؤولين حكوميين كبار، وممثلي هيئات وطنية ودولية، ومسؤولين تنفيذيين

---

(١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى، الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسية: استعراض عام ١٩٨٤ لاعلان وقرارات عام ١٩٧٦ (باريس، ١٩٨٤)، الفقرة ٥٧.

في مجال الأعمال التجارية، وممثلين للمنظمات النقابية ومحاسبين في مناقشة مجموعة واسعة النطاق من المسائل، بما في ذلك دور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى والامم المتحدة في تنسيق معايير المحاسبة على الصعيد الدولي.

وعقد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ دورته الثالثة في الفترة من ١١ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ (انظر E/C.10/1985/12). ولايزال الفريق يؤدى دور المحفل الرئيسي للمشاورات المتعددة الأطراف بشأن المسائل التي تهم المحاسبة والابلاغ اللذين تقوم بهما الشركات عبر الوطنية. وترمي الجهود التي يبذلها الفريق الى تشجيع التنسيق الدولي لمعايير المحاسبة والابلاغ التي تتعلق على سبيل المثال، بالاستثمار المباشر الاجنبي، وصفقات العملات الاجنبية، وأنشطة البحث والتنمية، ونقل التكنولوجيا، والمعاملات، اقتراح معاملات الطرف المعني، التي تتم مع أطراف لها صلة بالشركات عبر الوطنية، والمعونات التي تقدمها الحكومات، والملكية، والمصانع والمعدات.

طاء - مبيدات الآفات

دارت ايضا مناقشات مكثفة داخل منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك لتوزيع واستعمال مبيدات الآفات، تقوم على المبادىء التوجيهية التقنية المتفق عليها اتفاقا دوليا والغاية منها اتاحة اطار عملي لتناول مبيدات الآفات والإتجار بها واستعمالها استعمالا آمنا، ولاسيما في البلدان التي لا تملك مخططات ملائمة لتسجيل ومراقبة استعمال مبيدات الآفات. واعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة المدونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

(ج) الاجتماع الاول لرؤساء الأجهـزة الاحصائية المركزية فـي
في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

انعقد في بغداد في المقر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاجتماع الاول لرؤساء الاجهزة الاحصائية المركزية لاعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وذلك في الفترة بين ٣ و ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥.

وقد شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن ١٢ عضوا من اعضاء اللجنة و ٧ منظمات عربية و ٤ منظمات دولية.

وقد خرج الاجتماع بالتوصيات التالية (١).

أولا- الخطة المتوسطة الاجل و البرنامج الاحصائي لعامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧و الاعمال المنجزة بقسم الاحصاء بالاسكوا

اطلع المشتركون على الخطة المتوسطة الاجل المقدمة في الوثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/4 و البرنامج الاحصائي لعامي ١٩٨٦-١٩٨٧ المقدم في الوثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/5 والاعمال المنجزة لقسم الاحصاءالمقدمة في الوثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/6. و قد أعرب المشتركون عن تقديرهم للجهود التي يبذلها قسم الاحصاء في اللجنة و اوصوا بمتابعة هذه الجهود و اطلاع الاجتماع القادم على ما يتم في هذا الشأن.

ثانيا- مشروع الاتفاق بين الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والامانة التنفيذية لجامعة الدول العربية

١- الموافقة على ما جاء في مشروع الاتفاق بين الاسكوا والامانة التنفيذية لجامعة الدول العربية المقدم في الوثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/12 .

٢- دعوة المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة الى التعاون في تنفيذ المشروعات الواردة في هذا الاتفاق كافة، خاصة منها المجموعة الاحصائية العربية الموحدة، مع الاستفادة من البيانات الاحصائية المتوفرة لدى هذه المنظمات للوصول الى بيانات احصائية موحدة، على ان يتم وضع برنامج زمني تحدد بموجبه خطوات متابعة التنفيذ.

ثالثا- احصاءات توزيع الدخل

اطلع المشتركون على التوصيات المقدمة في الوثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/3 والصادرة عن اجتماع خبراء احصاءات توزيع الدخل المنعقد في بغداد في الفترة من ٥ الى ٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣ و تقررت الموافقة على ما جاء فيها.

---

(١) للاطلاع على تقرير الاجتماع انظر E/ESCWA/STAT/85/WG.2/14.

رابعا- الاحصاءات الزراعية

اطلع المشتركون على التوصيات المقدمة في الوثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/10 والصادرة عن ندوة طرق جمع الاحصاءات الزراعية المنعقدة في بغداد في الفترة من ١ الى ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و تقررت الموافقة على ما جاء فيها.

خامسا- احصاءات الهجرة

بعد الاطلاع على التقرير الذي تقدمت به الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (وثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/2)، وبالنظر الى ما لموضوع الهجرة في دول المنطقة من أهمية خاصة، يوصي المجتمعون بما يلي:

١- الموافقة على المشروع المقترح من قبل الامانة التنفيذية لاعداد و اصدار كتيب منهجي (Manual) خاص بمنطقة غربي آسيا يتضمن التعريفات و التبويبات و المصادر و المنهجيات المناسبة لاحصاءات الهجرة الخارجية.

٢- تقديم تقرير عما يتم في هذا الشأن الى الاجتماع القادم.

سادسا- برنامج تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الاسر

يوصي المجتمعون بما يلي :

١- التاكيد على اهمية مشروع مسوح الاسر الاقليمي باللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا و الاهداف التي يعمل على تحقيقها من خلال منهاج متكامل.

٢- الاشادة بالدور الايجابي الذي حققه المشروع في تطوير المسوح الاسرية و في تقديم العون الفني لها و في نقل الخبرات بين الدول العربية.

٣- توجيه الشكر الى برنامج الامم المتحدة الانمائي لتمويله مشروع مسوح الاسر الاقليمي ودعوته الى الاستمرار في تقديم التمويل اللازم لاستكمال المرحلة الثانية بما يضمن تحقيق اهداف البرنامج التنفيذي حتى عام ١٩٨٧ على الاقل.

٤- دعوة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا و البرنامج الانمائي للامم المتحدة للتعاون من اجل ايجاد مصادر تمويلية تضمن استمرار المشروع حتى عام ١٩٩٠.

٥- دعوة الدول العربية الاعضاء في اللجنة و الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا الى الاتصال بالصناديق العربية و المؤسسات الخاصة ذات الاهتمام للمساهمة في تمويل مشاريع مسوح الاسر على المستويين الوطني و الاقليمي.

٦- دعوة منظمة العمل الدولية و منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة و منظمة الصحة العالمية و صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية الى المساهمة في دعم مشروع مسوح الاسر الاقليمي بالخبراء او التمويل نظرا لما يقدمه المشروع من عون فني في مجالات عمل هذه المنظمات.

٧- دعوة الاجهزة الاحصائية للدول الاعضاء في اللجنة الى التعبير عن احتياجاتها لخدمات هذا المشروع من خلال القنوات الرسمية بدولها و الى الاتصال، من خلال مندوبيها الدائمين لدى الامم المتحدة، بالمسؤولين في برنامج الامم المتحدة الانمائي من اجل اعطاء اعلى الاولويات لتمويل مشروع مسوح الاسر الاقليمي.

٨- التاكيد على ضرورة اقامة علاقة بين برنامج تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الاسر والمشاريع الاحصائية الاخرى، وخاصة تعدادات السكان والمساكن، وتقوية هذه العلاقة.

سابعا- منهجية مقارنات الدخل الحقيقي في دول المنطقة

اطلع المشاركون على الدراسة المقدمة عن مبادرة الاسكوا المتعلقة بالاشتراك في المرحلة الخامسة لمشروع المقارنات الدولية (وثيقة رقم E/ESCWA/STAT/85/WG.2/11) وقد اعرب المشاركون عن ادراكهم لاهمية هذه الدراسة واوصوا بما يلي:

١- تعميم الدراسة، مع الدراسات السابقة التي نشرتها الاسكوا في هذا المجال، على اعضاء اللجنة والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة.

٢- العمل على عقد ندوة مشتركة مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية والامانة العامة لجامعة الدول العربية للمختصين في هذا المجال لدراسة الاساليب والطرق المقترحة ومراحل تنفيذها في الدول الاعضاء.

٣- دعوة اعضاء اللجنة للمشاركة في المرحلة الخامسة لمشروع المقارنات الدولية (ICP) .

ثامنا- احصاءات الحسابات القومية في دول المنطقة

اطلع المجتمعون على الوثيقة المتعلقة بموضوع واقع احصاءات الحسابات القومية في دول المنطقة وامكانية تطويرها (E/ESCWA/STAT/85/WG.2/9)، واكدوا اهمية هذا الموضوع، واوصوا بما يلي:

١- الاستمرار في معاونة الدول التي تسعى الى اعداد تقديرات للحسابات القومية.

٢- العمل على عقد دورة تدريبية خاصة بالحسابات القومية وحث الدول الاعضاء على معالجة المشاكل وفقا للنظام العربي الموحد للحسابات القومية.

٣- العمل على عقد ندوة متخصصة لمعالجة مشاكل الحسابات القومية وفي مقدمتها الموارد الناضبة وحسابات الدخل بالاسعار الثابتة.

تاسعا- احصاءات البيئة

اطلع المجتمعون على الوثيقة E/ESCWA/STAT/85/WG.2/13 المتعلقة باحصاءات البيئة، واوصوا بضرورة الاهتمام بجمع احصاءات البيئة في دول المنطقة من مصادرها المختلفة والبدء في جمع هذه الاحصاءات، والاستفادة من جهود برنامج الامم المتحدة للبيئة في نيروبي والمكتب الاحصائي التابع للامم المتحدة في نيويورك.

عاشرا- التقرير النهائي لندوة تعدادات السكان والمساكن

اطلع المشاركون على التقرير النهائي للندوة الاقليمية حول التعدادات العامة للسكان والمساكن في منطقة غربي آسيا وعلى التوصيات التي توصلت اليها الندوة (E/ESCWA/STAT/85/L.2) والتي نوقشت في جلسة مشتركة للمشاركين في الندوة المذكورة. وقد اوصى المجتمعون بالموافقة على ما ورد في التقرير من توصيات بعد ادخال التعديلات التي اتفق عليها في الجلسة المشتركة.

حادى عشر- مواعيد عقد الاجتماعات وتنظيمها

١- يجتمع رؤساء الاجهزة الاحصائية الاعضاء بالاسكوا مرة كل عامين.

٢- يحدد موعد الاجتماع الثاني بالتنسيق مع اجتماع مجلس امناء المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية المتوقع عقده خلال شهرى نيسان/ابريل وايار/مايو ١٩٨٧.

٣- التأكيد على اهمية ارسال وثائق الاجتماعات قبل الموعد المحدد للاجتماع بستة اسابيع على الاقل.

ثاني عشر- التدريب

١- التأكيد على اهمية التدريب الاحصائي على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات وعلى اهمية التنسيق بين المنظمات الدولية والعربية العاملة في المنطقة مما يساعد على تطوير النظم الاحصائية ورفع مستوى الاداء والانجاز في العمل الاحصائي بما في ذلك التجهيز الالي للبيانات. كما يؤكد المجتمعون على ضرورة مساعدة مراكز التدريب القطرية في تطوير فعالياتها والترتيب لعقد الدورات التدريبية بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية.

٢- اعطاء اولوية خاصة لاشراك الجهات المستفيدة من البيانات والاحصاءات في عمليات تخطيط المسوح وتصميمها وتحليل نتائجها بما يضمن ويسهل تعظيم الاستفادة من الجهد الاحصائي في مجالات رسم السياسات واتخاذ القرارات.

٣- عقد حلقات تدريبية (workshops) للمستويات الاحصائية العليا في دول المنطقة بهدف تطوير وتحسين المستوى ويدعى لحضورها خبراء دوليون اخصائيون.

ثالث عشر- توصيات اخرى

١- تضييق الفترة الزمنية بين اعداد البيانات ونشرها، ما امكن ذلك، وتعاون الاجهزة الاحصائية في توفير البيانات التي يتأخر نشرها.

٢- التأكيد على اهمية توحيد المفاهيم والمصطلحات الاحصائية وتعريبها ووضع قائمة بالادلة الاحصائية المقترح ترجمتها الى اللغة العربية وعرضها على الاجهزة والمنظمات العربية للمساهمة في ترجمتها بالاضافة الى ما يمكن ان تقدمه الامم المتحدة في هذا المجال.

٣- التأكيد على اهمية انشاء قواعد للمعلومات الاحصائية، وتبادل الخبرات والتعاون بين القائمين على انشائها، بما يضمن توحيد المفاهيم والمصطلحات.

٤- التأكيد على اهمية اختيار خبراء ومستشاري الامم المتحدة العاملين بالمنطقة من بين الذين يجيدون اللغة العربية كتابة وحديثا.

٥- الاستفادة من خبرات العاملين في الاجهزة الاحصائية العربية وتشجيع تبادل هذه الخبرات فيما بين الدول لتصميم وتنفيذ وتحليل الاعمال الاحصائية.

(د) اجتماع فريق الخبراء التحضيري الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

أكدت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها رقم ٥٠/٣٢ الصادر في دورتها الثانية والثلاثين لعام ١٩٧٧ على أهمية الطاقة النووية في التنمية الاقتصادية وخاصة دورها الهام في التعجيل بتنمية البلدان النامية وحق هذه الدول المشروع في الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ودعت الجمعية العامة في نفس القرار الى النظر في عقد مؤتمر دولي تحت رعاية منظومة الامم المتحدة بهدف تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

وفي الدورة التاسعة والثلاثين عام ١٩٨٤ أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٧٤/٣٩ الذى ينص على عقد مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في الفترة من ١٠ الى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وقد تم تعديل موعد عقد المؤتمر الى ٢٣ آذار/مارس بحيث يستمر الى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧، وذلك بقرار الجمعية العامة في دورتها الاربعين (القرار ٩٥/٤٠).

وقد بدأ الاعداد لهذا المؤتمر الهام في مختلف اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة ذات الصلة بمنظومة الامم المتحدة. وفي سياق هذا الاعداد على جميع الصعد، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعقد اجتماع فريق الخبراء التحضيرى الاقليمي لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك في بغداد في الفترة من ١٣ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥. وقد نوقشت في اجتماع فريق الخبراء عدة قضايا تتعلق بالوضع الحالي والتطورات المحتملة لاستخدامات الطاقة النووية للاغراض السلمية في دول منطقة الاسكوا وكذلك المعوقات الحالية والمتوقعة أمام ادخال وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في المنطقة، ومن أهمها أمن تلك المشروعات من الاعتداءات الخارجية.

كما اقترح الاجتماع المذكور بعض السبل والوسائل لتعزيز التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما وردت تفصيلا في التقرير النهائي للاجتماع، المعروض على اللجنة[(١)].

ونظرا للأهمية المتميزة لمجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ترى الامانة التنفيذية لزاما عليها أن تعرض على اللجنة خلاصة ما توصل اليه الخبراء من أفكار وتوجهات تضمنها التقرير النهائي للاجتماع، كما ترى أن من المفيد تطوير النقاش على صعيد اللجنة في هذا الموضوع الهام، وذلك بطرح بعض الافكار، اضافة الى ما جاء في التقرير النهائي لاجتماع فريق الخبراء، وتتلخص في ما يلي:

---

(١) E/ESCWA/NR/85/WG.4/18.

١- ان من الأهمية بمكان، مشاركة بلدان المنطقة مشاركة ايجابية في مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، لما قد يكون لنتائج هذا المؤتمر من أهمية بالنسبة لآفاق التنمية الاقتصادية في الأجلين البعيد والمتوسط في هذه البلدان.

٢- من المعروف أن مراحل التطور في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تختلف من بلد الى آخر في المنطقة، فمنها دول أصبح لديها خبرة في مجال استخدامات النظائر المشعة في الأغذية والزراعة والصحة والطب والصناعة والبحث عن المعادن، ومنها دول قامت فعلا بطرح عطاءات لانشاء محطات نووية، وهناك دول اخرى في المنطقة تخطط لادخال استخدامات النظائر المشعة في بعض المجالات التطبيقية، كما أن بعض بلدان المنطقة لم تصل بعد الى هذه المرحلة. ونظرا لوجود هذا التباين فان الامانة التنفيذية للجنة ترى مجالا واسعا لتعاون بلدان المنطقة وتبادل ما تم اكتسابه من خبرة ومعرفة في هذا المجال، وذلك عن طريق تبادل الخبراء وعقد اللقاءات الفنية والعلمية وتبادل زيارات مراكز البحوث والتطوير المتصلة بالطاقة النووية، والعمل على اقامة مشاريع مشتركة بين دول المنطقة في مجال توليد الطاقة النووية وفي مجالات استخداماتها المتعددة. وبهذه المناسبة فقد ترى اللجنة ان تنظر مستقبلا في نشاطات المركز الاقليمي للنظائر المشعة، ومدى تطابقها مع حاجات ومتطلبات دول المنطقة. وأن تكلف الامانة التنفيذية بوضع تقرير مفصل عن هذا الموضوع.

٣- ان بعض الدول النامية في آسيا وامريكا اللاتينية قطعت شوطا كبيرا في الابحاث النووية وفي الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وترى الامانة التنفيذية ان من المفيد تقصي امكانيات التعاون بين بلدان المنطقة وبين تلك البلدان من خلال الصيغ والاشكال المختلفة للتعاون الفني والاقتصادي بين البلدان النامية، ولا سيما من خلال المؤسسات المتصلة بمنظومة الامم المتحدة. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة ان من واجبها المساهمة في مثل هذا التوجه ضمن حدود امكاناتها ومواردها.

٤- نظرا لأن الاستثمارات في البحث والتطوير والمعدات في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية باهظة التكاليف، مما قد لا تتحمله ميزانيات كثير من دول المنطقة منفردة، فان الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ترى أن من المفيد النظر في البحث عن السبل الممكنة لتوفير دعم من قبل مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية ذات النشاط الاقليمي لدعم مشروعات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وخاصة محطات توليد الطاقة النووية.

UNESCWA LIBRARY
20045915